



## سوق للرق في جنوب الجزائر

20 كص



## هانس غرونديبرغ مبعوث رابع في مسيرة الفشل الأممية

13 كص



## لا اهتمام من السعودية ولا مال من مصرف لبنان

2 كص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2021/08/12

03 محرم 1443

السنة 44 العدد 12146

Thursday 12/08/2021

44th Year, Issue 12146

# العرب

## البشير.. من محكمة سودانية إلى مشهد في قفص الاتهام بلاهاي

وصادق مجلس الوزراء السوداني الأسبوع الماضي على قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في ما اعتبر خطوة جديدة في اتجاه محاكمة البشير أمام الهيئة القضائية الدولية في لاهاي.

وقال أمين التنمية والإعمار بحركة جيش تحرير السودان - جناح مني أركو مناوي عثمان والي إن الحكومة تخلصت من الضغوط الشعبية التي حاصرتها طيلة الفترة الماضية ونادت بضرورة تسليم البشير إلى المحكمة الجنائية، وهو ما ستكون له آثار إيجابية على مستوى دعم ثقة ضحايا دارفور في الحكومة.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن "انصار النظام البائد الذين حاولوا عرقلة سير العملية الانتقالية تلقوا هزيمة سياسية جديدة بإعلان تسليمه، ومتوقع أن يقوموا بردود فعل على مستوى التشكيك في وطنية القائمين على إدارة شؤون البلاد، لكن لن يكون لتحركاتهم أثر على الأرض".



عثمان والي  
السلطة أثبتت بالدليل  
أن لديها رغبة في تنفيذ  
العدالة



علاء عرابي  
السودان يتخلص من  
الضغوط السياسية  
بقرار التسليم

وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية في العام 2009 مذكرة توقيف في حق البشير الذي اتهمته بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال النزاع المسلح في دارفور الذي اندلع في 2003. كما أصدرت مذكرتي توقيف في حق اثنين من مساعديه وهما وزير الدفاع السابق عبد الرحيم محمد حسين وحاكم ولاية جنوب كردفان السابق أحمد هارون. وأوضح خبير القانون الدولي علاء عرابي أن المحاكمات الجنائية دائماً ما تأخذ جزءاً من الوقت لضمان صدور أحكام عادلة وتتطلب الأمر سماع أقوال عدد كبير من الشهود وأدلة الإثبات ومعاينة مسرح الجريمة. وأوضح في تصريح لـ "العرب" أن توقيع السودان على اتفاق روما جعل هناك التزاماً دولياً من جانبه تجاه المجتمع الدولي بضرورة تسليم البشير. وأن السودان سيخضع من الضغوط السياسية بقرار التسليم.

الخرطوم - قرر السودان تسليم الرئيس المعزول عمر حسن البشير واثنين من مساعديه إلى المحكمة الجنائية الدولية في خطوة تهدف إلى القطيعة مع حقبة حكم الإسلاميين بكل تبعاتها والبدء بحقبة جديدة بلا عقد.

وقالت أوساط سياسية سودانية إن الانتقال من صورة البشير في محكمة سودانية إلى مشهد في قفص الاتهام في لاهاي سيغني تحرر السودان من الماضي ومن الضغوط المحلية والإقليمية بشأن محاكمة البشير، كما يفتح له طريق العودة إلى المجتمع الدولي والحصول على الدعم للخروج من الأزمات التي خلفها النظام السابق.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن "إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية ستعني بالنسبة إلى بقايا النظام الأسبق ومنظومة الحركة الإسلامية أن البشير صار من الماضي، وأن مصيره خرج من بين أيديهم وبات معلقاً بيد محكمة حبالبها طويلة وقد تستمر المحاكمة لسنوات، ومن ثمة فلا طريق أمامهم سوى الاندماج في المجتمع والقبول بالتغيير الذي حصل".

وتستشهد الأوساط بتحقيق محكمة الجنائيات في حرب يوغسلافيا التي بدأت عام 1991 وانهت عام 2001، وأخذت المحكمة الوقت الكافي لدراسة سجلات المورطين فيها، وأصدرت في يونيو الماضي فقط حكماً باتاً بالسجن مدى الحياة ضد راتكو ملاديتش المعروف بـ "جزار البوسنة".

ويلاحظ أنصار النظام السابق في السودان العودة إلى التسارع مع كل أزمة صغيرة تعيشها البلاد لإظهار أنهم قوة محددة في المستقبل، وقد يجدون في محاكمة البشير على الأراضي السودانية فرصة لتحريك المهدي قولها بعد لقائها بجعل تسليم البشير إلى المحكمة الدولية أفضل للسودان أمنياً وسياسياً.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية "سونا" عن وزيرة الخارجية مريم الصادق المهدي قولها بعد لقائها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم أسد خان الذي يزور السودان "قرر مجلس الوزراء تسليم المطلوبين إلى المحكمة الدولية". وأكدت الوزيرة على تعاون بلادها مع المحكمة "تحقيق العدالة لضحايا حرب دارفور". ويوجد البشير حالياً في سجن كوبر بالعاصمة السودانية. وقد عزل وأوقف في أبريل 2019 إثر حركة احتجاج شعبية واسعة ضده.

## زيارة يائير لابيد تسرع وتيرة العلاقات بين إسرائيل والمغرب

### التعاون الثنائي لم يؤثر على موقف الرباط من عملية السلام بل هو داعم له



### المصالح أولاً وأخيراً

التعاون العلمي والبحث والتطوير وتعد الأولى من نوعها بين البلدين في مجال الدفاع الإلكتروني. وتطالب الشركات الإسرائيلية بتسيير رحلات جوية إلى المغرب بالإضافة إلى الخطوط الجوية المغربية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة ملموسة في حركة السياحة بين البلدين. ويتكون الوفد المرافق لوزير الخارجية الإسرائيلي من كل من وزير العمل والشؤون الاجتماعية مئير كوهن المولود في المغرب، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست رام بن باراك، إضافة إلى المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية ألون أوشبزين وعنبر زوكمر المسؤولة في وزارة الصحة. ونظراً لطبيعة الوفد المشارك فإن قطاعي الدفاع والصحة من بين أهم ما يراهن عليه البلدان لتطوير التعاون الثنائي. كما تلح تل أبيب على زيادة حجم التبادل التجاري بين المغرب وإسرائيل، والذي بلغ أكثر من أربعة ملايين دولار شهرياً، وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي الذي لاحظ وجود تحسن طفيف في العلاقات التجارية بين البلدين.

توقيع اتفاق استئناف العلاقات بين البلدين، تهم الإغفاء من إجراءات التأشيرة بالنسبة إلى حاملي الجوازات الدبلوماسية وجوازات الخدمة، ومذكرة تفاهم في مجال الطيران المدني، والثالثة مذكرة تفاهم حول "الابتكار وتطوير الموارد المائية". فيما تنص الاتفاقية الرابعة على إنعاش العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التجارة والاستثمار، إضافة إلى التفاوض حول اتفاقيات أخرى تؤثر هذه العلاقات. ومن نتائج استئناف العلاقات بين الرباط وتل أبيب إطلاق أول خط للربط الجوي المباشر بين البلدين نهاية يوليو الماضي وسيتم تعزيز شركة العربية الخطوط الملكية المغربية وشركة العربية لخطوط الطيران من قبل شركة الخطوط الملكية المغربية وشركة العربية للطيران منخفضة التكلفة في أكتوبر المقبل، حسب ما أعلنه الأحد الماضي مدير مكتب الاتصال الإسرائيلي لدى الرباط دايفد غوفرين عبر حسابه على تويتر. ومن المنتظر أن يتم تفعيل اتفاقية ثنائية في مجال الأمن السيبراني، تشمل

الثقافة والشباب والرياضة، والثالثة اتفاق الخدمات الجوية بين البلدين. وقالت مصادر دبلوماسية لـ "العرب" إن "المغرب اتخذ موقف إعادة العلاقات الثنائية مع إسرائيل بعد دراسة كل الأبعاد المرافقة لهذا الموقف وما يترتب عليه من التزامات ثنائية". وأضافت المصادر أن الإرادة السياسية المغربية ستتدفق إلى تفعيل كافة الاتفاقيات الموقعة وستأخذ وقتاً كافياً لبرمجتها، لافتة إلى أن التعاون الثنائي مع إسرائيل لم يؤثر على موقف الرباط من السلام في الشرق الأوسط بل هو داعم له. وأشار بوريطة إلى أن المحادثات تطرقت إلى السلام في الشرق الأوسط، قائلاً إن مفاوضات السلام هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل نهائي وشامل للأزمة. وأكد المحلل السياسي المغربي نوقل بوعمري، في تصريح لـ "العرب"، أن المغرب أثبت قدرته على إدارة ملف إعادة العلاقة مع إسرائيل بشكل تدريجي، وبما يراعي مصلحة المغرب أولاً. ووقع المغرب وإسرائيل بتاريخ الثاني والعشرين من ديسمبر 2020 بالرباط أربع اتفاقيات على هامش

### محمد ماموني العلوي

الرباط - تسرع زيارة يائير لابيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، إلى المغرب وتيرة العلاقات بين البلدين حيث عكست وجود رغبة إسرائيلية في تعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقيات في مجالات مختلفة.

وأكد ناصر بوريطة، وزير الخارجية المغربي، في لقاء جمعه مع يائير لابيد الأربعاء أنه منذ توقيع الاتفاق الثلاثي بين المغرب وإسرائيل والولايات المتحدة شهدت العلاقات بين البلدين "دينامية إيجابية"، وتم إنشاء خمسة فرق عمل في مجالات مختلفة تتعلق بالابتكار والسياحة والطيران والطاقة والتجارة. وشدد بوريطة في لقاء صحافي مشترك على أن المغرب يطمح إلى إغناء علاقات البلدين بالبعد الإنساني، مشيراً إلى الرحلات الجوية بين البلدين وما صاحبها من "حماس المواطنين الإسرائيليين من أصول مغربية لزيارة المملكة".

وأشار الباحث المغربي هشام معتضد، في تصريح لـ "العرب"، إلى رغبة إسرائيل في كسب صداقة المغرب وحرصها على تعميق أواصر التعاون الاستراتيجي على كافة المستويات وتبادل الخبرات العلمية لتجاوز فكرة الاستئناف التدريجي الذي اختارته الرباط.

ويبدأ لابيد الأربعاء زيارته للمغرب، ليكون بذلك أول وزير إسرائيلي يقوم بزيارة للمملكة، منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الرباط وتل أبيب. وأشار وزير الخارجية الإسرائيلي إلى أن بلاده ستعمل مع المغرب على خلق تعاون اقتصادي وسياسي وثقافي يعبر عن العلاقة التاريخية العميقة بين البلدين. ووقع بوريطة ولابيد ثلاث اتفاقيات، الأولى مذكرة تفاهم حول إحداث آلية للتشاور السياسي بين وزارتي خارجتي البلدين، والثانية اتفاق حول التعاون في مجال



نوقل بوعمري  
إعادة العلاقة مع  
إسرائيل بما يراعي  
مصلحة المغرب أولاً

## جنود أبطال وتخطيط عسكري وحكومي جزائري كارثي في مواجهة الحرائق

في مواجهة الحرائق واعتبر أن الأمر كان يستدعي طلب مساعدات دولية، وخاصة طلب طائرات الإطفاء. وتسارع الحزب المعارض في بيان له عما أسماه "عود الحكومة باقتناء طائرات الإطفاء في أعقاب الحرائق التي شهدتها ولايات (محافظة) خنشلة قبل أسابيع"، وعن "المانع الذي حال دون خروج الرئيس تبون إلى الأمة بخطاب في هذه اللحظات المأساوية التي تمر بها البلاد". وأكثر المناطق تضرراً هي تيزي وزو - أكبر مراكز المنطقة الجبلية - حيث احترقت بيوت وفر السكان، ومنهم من لاذ بالفرار ودور الشباب وأماكن إقامة طلبة الجامعات في المدن القريبة. وقالت الحكومة إنها ستعوض المتكويين عن خسائرهم.

وسادت الشوارع الجزائرية حالة استغراب من الإمكانيات المحدودة المرصودة لمواجهة الكوارث؛ فرغم تجارب الحرائق السابقة، حيث سبق لمحافظة خنشلة أن عرفت حرائق مماثلة منذ شهر، وجدت الحكومة الفاقدة للاستشراف والتخطيط نفسها في مازق جديد قد ينقلب على السلطة برمتها. وفيما تملك قوات الدفاع عددا محدوداً من المروحيات ما زالت الحكومة تتفقد إلى طائرات إطفاء محترقة رغم أن سعرها في الأسواق الدولية مناسب، في حين يتم عقد صفقات ضخمة في مختلف القطاعات - خاصة في مجال التسليح - تقدر بمليارات الدولارات. وحمل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية السلطات مسؤولية الفشل

وكذلك سيارات مواطنين حملوها خاصة بمياه الشرب وحليب الأطفال والحفاظات. وفيما تصاعدت وتيرة التضامن الشعبي ما زال الحضور الرسمي محدوداً، الأمر الذي يربط أن تكون كارثة تيزي وزو فصلاً جديداً يؤرخ لمرحلة أخرى من مراحل الصراع بين الشارع والسلطة. ومع إعلان الدولة عن ثلاثة أيام حداد في البلاد تضامناً وتعاطفاً مع الضحايا والأسر المكلومة، واستقبال الرئيس عبدالمجيد تبون اتصالات خارجية من عدة دول عربية وأوروبية وأفريقية للتعبير عن التضامن مع الجزائر، ما زال الغموض يكتنف مصير طائرات الإطفاء التي وعد رئيس الوزراء باستقدامها شراء أو تاجيراً.

وإلى حد الآن لم تصرح المؤسسات الأمنية بحصول أي تقدم في التحقيقات التي أعلن عن فتحها لمعرفة ملابسات الكارثة وظروفها، ولا سيما أن فرضية "المؤامرة" والاستهداف المبرمج تحتل مكانة كبيرة في مقاربة السلطة لتفسير الأمر، بحسب تصريح وزير الداخلية كمال بلجود ورئيس الوزراء أمين بن عبد الرحمن. ومنذ صباح الثلاثاء بدأت عبر مواقع التواصل الاجتماعي دعوات إلى تنظيم قوافل لمساعدة سكان قرى تيزي وزو، وجمع مواد غذائية وأدوية وتقديم وسائل نقل المياه والمساعدة في إخماد الحرائق، فيما اختار آخرون التنقل بأنفسهم للمشاركة في إطفاء الحرائق. وانطلقت من العاصمة شاحنات تنقل مواد تبرع بها مواطنون وتجار،

واعتبر متابعون للشأن الجزائري أن صرخة الجندي كان لها تأثير كبير أخرج السلطات التي كانت تعتقد أن الأمور ستصبح تحت السيطرة، خاصة أن الإعلام الحكومي الجزائري كان يكفي بإحصاء أعداد الضحايا دون الإشارة إلى من يتحمل مسؤولية إلقاء الجنود أمام النيران دون وسائل حماية. ويُعتبر عدد ضحايا المؤسسة العسكرية (28 قتيلًا و12 جريحاً في حالة حرجة) حصيلة كارثية بمنطق العقيدة العسكرية، الأمر الذي سيفتح أبواب النقد والمساءلة على القيادة التي أرسلت هؤلاء الجنود إلى حتفهم وكردت نمط الارتجال والعشوائية، خاصة وأن الوضع كان في غاية الخطورة ويتطلب إمكانيات وتدريباً لم يتوفر لدى الوحدات التي دُفع بها إلى هناك.

الجزائر - أثار مقتل 28 جندياً جزائرياً في مساعٍ بائسة لإيقاف الحرائق التي اجتاحت البلاد موجة من الغضب بين الجزائريين الذين اعتبروا أن الجنود دفعوا حياتهم ثمناً لفشل التخطيط الحكومي الكارثي في مواجهة الحرائق. واتهم نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي السلطات الرسمية بأنها هي التي قتلت هؤلاء الجنود حين دفعتهم إلى مواجهة الحرائق وهم عزل دون وسائل وإمكانيات ولا تدريب على مواجهة الكوارث. وزاد قيديو استغاثة وجهه أحد الجنود الذين حاصرتهم الحرائق من حدة الغضب بين الجزائريين. وردد الجندي في الفيديو قوله "إخوتي (زملائي) ماتوا"، كما وجه إلى أهله وزملائه رسالة وداع مؤثرة.